

ملف المناصرة

هيثم محمدين

Haytham Mohamadeen

خارج الاحتجاز مصر

هيثم محمدين محامٍ عمالي أمضى قرابة أربع سنوات في الحبس الاحتياطي بتهم تتعلق بالإرهاب. احتُجز فترة قصيرة عام 2013 وستة أشهر عام 2016، ثم من مايو إلى أكتوبر/تشرين الأول 2018، وأُعيد اعتقاله في مايو/أيار 2019 وظل محتجزًا عبر تدوير القضايا حتى الإفراج عنه في سبتمبر/أيلول 2022.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-EG-2026-017

01

القضية في دقيقة

هيثم محمدين محامٍ عمالي أمضى قرابة أربع سنوات في الحبس الاحتياطي بتهم تتعلق بالإرهاب. احتُجز فترة قصيرة عام 2013 وستة أشهر عام 2016، ثم من مايو إلى أكتوبر/تشرين الأول 2018، وأُعيد اعتقاله في مايو/أيار 2019 وظل محتجزًا عبر تدوير القضايا حتى الإفراج عنه في سبتمبر/أيلول 2022.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
تاريخ القبض	**13 مايو/أيار 2019**
الدولة	**مصر**
التهم	**الانتماء إلى منظمة إرهابية** **مساعدة منظمة إرهابية على تحقيق أغراضها** **إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 إلغاء الحكم وإسقاط أي تهم ما زالت مسجلة ضد هيثم محمدين بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

02 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي قيود متبقية على السفر أو المال أو العمل تخص هيثم محمدين بسبب هذه القضية.

03 ضمان قدرة هيثم محمدين على استئناف هذا العمل دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

04 تقديم إنصاف فعّال عن فترة الحرمان من الحرية السابقة.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/haytham-mohamadeen/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
الإخفاء القسري	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
الحبس الاحتياطي المطوّل	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)
المحاكمة غير العادلة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

5 سبتمبر/أيلول 2013

اعتقال

الجيش يعتقله قرب السويس

اعتقله الجيش عند نقطة تفتيش قرب السويس وهو في طريقه لتقديم المشورة لعمال مصنع.

7 سبتمبر/أيلول 2013

إفراج

النيابة في السويس تأمر بالإفراج عنه

أمرت النيابة في السويس بالإفراج عنه.

22 أبريل/نيسان 2016

اعتقال

اعتقاله من منزله قبل احتجاجات تيران وصنافير

اعتُقل من منزله قبل احتجاجات 25 أبريل/نيسان 2016 على نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير، وحُبس احتياطيًا.

14 أكتوبر/تشرين الأول 2016

إفراج

الإفراج عنه من الحبس الاحتياطي

أُفرج عنه من الحبس الاحتياطي دون إسقاط التهم.

15 مايو/أيار 2018

اعتقال

القبض عليه في منزله على ذمة القضية 718 لسنة 2018

قبضت عليه الشرطة وعناصر الأمن الوطني في منزله. وفي 19 مايو/أيار 2018 أمرت نيابة أمن الدولة بحبسه على ذمة القضية رقم 718 لسنة 2018 بتهمتي مساعدة جماعة إرهابية والدعوة إلى التظاهر.

10 أكتوبر/تشرين الأول 2018

بدء الإخفاء القسري

اختفاؤه من الحجز بعد قرار إخلاء سبيله

أمرت محكمة بإخلاء سبيله بشروط، لكنه بدلًا من الإفراج عنه اختفى من الحجز حتى 29 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

29 أكتوبر/تشرين الأول 2018

قرار إخلاء سبيل

إطلاق سراحه بتدابير احترازية

أُطلق سراحه بتدابير احترازية بعد أن اختفى من الحجز عقب قرار إخلاء سبيله في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

19 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

فرض التزام المثول الدوري

فرض تدابير احترازية

فرضت محكمة جنايات القاهرة ومحكمة أمن الدولة العليا طوارئ تدابير احترازية تُلزمه بالحضور إلى قسم الشرطة التابع له مرتين أسبوعيًا.

13 مايو/أيار 2019

إعادة اعتقال

إعادة الاعتقال والإخفاء القسري

اعتقلت الشرطة محمدين في مركز الصف بالجيزة بعد استدعائه بزعم مخالفته التدابير المفروضة عليه. واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي ثلاثة أيام.

16 مايو/أيار 2019

الظهور في الاحتجاز

الظهور أمام النيابة

ظهر محمدين أمام نيابة أمن الدولة متهمًا بالانتماء إلى منظمة إرهابية. وبدأ تجديد حبسه كل خمسة عشر يومًا.

19 يوليو/تموز 2019

مراسلة إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة

خبراء أمميون يوجّهون رسالة ادعاء بشأن قضيته

وجّهت الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة رسالة ادعاء إلى مصر بشأن احتجازه، وتلتها رسالة ثانية في 2 يونيو/حزيران 2020.

25 أغسطس/آب 2019

تجديد الحبس الاحتياطي

تمديد فترات تجديد الحبس إلى 45 يومًا

جدّدت نيابة أمن الدولة حبسه، وانتقلت من التجديد كل خمسة عشر يومًا إلى التجديد كل خمسة وأربعين يومًا.

27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

قرار إخلاء سبيل

المحكمة تأمر بإخلاء سبيله بشروط

أمرت محكمة جنايات القاهرة بالإفراج عن محمدين بتدابير احترازية.

28 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

تجديد الحبس الاحتياطي

النيابة تطعن على قرار الإفراج

قبلت محكمة استئناف القاهرة طعن النيابة العامة على قرار الإفراج. وبقي محمدين محتجزًا.

18 فبراير/شباط 2020

تجديد الحبس الاحتياطي

تجديد الحبس

جدّدت محكمة جنايات القاهرة حبسه احتياطيًا خمسة وأربعين يومًا إضافية.

6 مايو/أيار 2020

تجديد الحبس الاحتياطي

تجديد الحبس

جدّدت محكمة جنايات القاهرة حبسه احتياطيًا خمسة وأربعين يومًا أخرى.

8 مارس/آذار 2021

سياق

عدم تنفيذ قرار إخلاء سبيله

أمرت محكمة بإخلاء سبيله، لكنه لم يُفرج عنه.

10 مارس/آذار 2021

توجيه اتهام

تدويره في القضية الجديدة 1956 لسنة 2019

ضمّته نيابة أمن الدولة إلى قضية جديدة رقم 1956 لسنة 2019 بالاتهام نفسه، فبقي محتجزًا.

2 ديسمبر/كانون الأول 2021

التماس إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

إحالة قضيته إلى الفريق الأممي المعني بالاحتجاز التعسفي

أحالت منظمة حقوقية قضيته إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة.

15 سبتمبر/أيلول 2022

قرار إخلاء سبيل

الإفراج من الحبس الاحتياطي

أعلنت لجنة العفو الرئاسي قرار النيابة العامة الإفراج عن ستة وأربعين سجينًا، بينهم محمدين، بعد أكثر من أربع سنوات في الحبس الاحتياطي.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

هيثم محمدين محامٍ في مجال الحقوق العمالية ومدافع عن حقوق الإنسان يقيم في مصر. وكرّس عمله المهني لتقديم التمثيل القانوني المجاني للعمال الذين يواجهون الفصل وسرقة الأجور وظروف العمل غير الآمنة. وكان عضوًا في مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف، وهو منظمة غير حكومية مصرية تركّز على مناهضة التعذيب وتقديم الدعم الطبي والقانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ووضعه عمله عند نقطة التقاء التنظيم العمالي وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، في بلد يُجرَّم فيه على نحو متزايد النشاط النقابي المستقل وانتقاد السياسات الاقتصادية للدولة. ويتعرّض المحامون الذين يدافعون عن العمال ويوثّقون الانتهاكات لاستهداف منهجي عبر الجهاز الأمني الموسّع للدولة المصرية.

اعتقالات سابقة والتدابير الاحترازية

احتجز الجيش محمدين عند نقطة تفتيش قرب السويس في سبتمبر/أيلول 2013 وأُفرج عنه بعد يومين، واحتُجز احتياطيًا من أبريل إلى أكتوبر/تشرين الأول 2016 على خلفية احتجاجات تيران وصنافير. وفي 15 مايو/أيار 2018 قُبض عليه في منزله ووُضع في الحبس الاحتياطي على ذمة قضية أمن الدولة رقم 718 لسنة 2018. وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول 2018 أمرت محكمة بإخلاء سبيله، لكنه اختفى من الحجز ولم يُطلق سراحه إلا في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2018. ثم فرضت محكمة جنايات القاهرة ومحكمة أمن الدولة العليا طوارئ في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 تدابير احترازية تُلزمه وتسعة متهمين آخرين في قضية أمن الدولة رقم 718/2018 بالحضور إلى أقسام الشرطة التابعين لها مرتين أسبوعيًا. وكانت التدابير تُجدَّد كل خمسة وأربعين يومًا.

إعادة القبض والإخفاء القسري

في 13 مايو/أيار 2019، استُدعي محمدين إلى قسم شرطة الصف في محافظة الجيزة. وادّعت السلطات أنه خالف شروط المراقبة. وحين حضر إلى القسم، قبضت عليه الشرطة. واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي، دون تواصل مع محاميه أو أسرته، ثلاثة أيام.

وظهر مجددًا في 16 مايو/أيار 2019 أمام نيابة أمن الدولة العليا، التي وجّهت إليه تهمة الانتماء إلى منظمة إرهابية. وكان حبسه يُجدَّد كل خمسة عشر يومًا. ومنذ أغسطس/آب 2019، صار التجديد يمتد خمسة وأربعين يومًا في كل مرة. واستمرت دورة التجديد دون محاكمة حتى سبتمبر/أيلول 2022. وفي مارس/آذار 2021، بعد قرار جديد بإخلاء سبيله، دوّرته النيابة في قضية أخرى رقم 1956 لسنة 2019 بالاتهام نفسه.

قرار إخلاء سبيل قصير وطعن فوري

في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، أمرت محكمة جنايات القاهرة بإخلاء سبيل محمدين بتدابير احترازية. وبعد يوم واحد، في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، قبلت محكمة استئناف القاهرة طعنًا قدّمته النيابة العامة. فبقي محتجزًا.

الحبس الاحتياطي المطوّل

جُدّد حبس محمدين مرارًا طوال عام 2020. ففي 18 فبراير/شباط 2020، مدّدت محكمة جنايات القاهرة حبسه الاحتياطي خمسة وأربعين يومًا إضافية. وفي 6 مايو/أيار 2020، جدّدته المحكمة نفسها مرة أخرى. ولم تُعقد أي محاكمة. واتسعت التهم الموجهة إليه لتشمل «مساعدة منظمة إرهابية على تحقيق أغراضها» و«إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي».

الإفراج

في 15 سبتمبر/أيلول 2022، أعلنت لجنة العفو الرئاسي أن النيابة العامة قررت إخلاء سبيل ستة وأربعين سجينًا محبوسين احتياطيًا. وكان محمدين من بينهم. وكان قد أمضى قرابة أربع سنوات في الحبس الاحتياطي، في 2018 ثم من 2019 إلى 2022، دون أن يُدان بأي جريمة. ولم يُفصل قط في التهم المتصلة بالإرهاب في محكمة علنية.

السياق القانوني والإجرائي

يجيز قانون الإجراءات الجنائية المصري الحبس الاحتياطي مدة أقصاها سنتان. وفي الممارسة، تتحايل النيابة بصورة روتينية على هذا الحد بإغلاق ملف قضية وفتح ملف آخر بتهم مطابقة أو موسّعة، وهو إجراء يُعرف بـ«التدوير» أو «إعادة التدوير». ويبقى المتهمون محتجزين عبر أرقام قضايا متعددة دون أن يمثلوا للمحاكمة قط. وقد أدانت منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية هذه الممارسة بوصفها شكلًا من أشكال الاحتجاز التعسفي يُفرغ الحدود القصوى القانونية من معناها.

وتجسّد قضية محمدين توظيف تهم الإرهاب وملاحقات أمن الدولة لتحييد المنظمين العماليين والمدافعين القانونيين. وامتد احتجازه منذ مايو/أيار 2019 أكثر من ثلاث سنوات، حُرم خلالها من الحق في محاكمة في وقت معقول، وتعرّض للإخفاء القسري، واحتُجز بموجب قوانين تمنح النيابة صلاحيات شبه مطلقة في التجديد. وكان الإفراج عنه عام 2022 إداريًا لا قضائيًا، فلم تُسحب التهم قط، ولم تُعلن أي محكمة براءته.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing about the case of Haytham Mohamadeen, labour rights lawyer providing pro-bono legal aid to workers; member of El-Naddim Centre for the Rehabilitation of Victims of Violence in Egypt, who has been released. I am writing to ask that the case be closed properly and that no further reprisal follows.

In brief: Haytham Mohamadeen is a labour lawyer who spent almost four years in preventive detention on terrorism-related charges. He was detained briefly in 2013 and for six months in 2016, held from May to October 2018, then re-arrested in May 2019 and kept in detention through case rotation until his release in September 2022.

I respectfully urge your authorities to:
1. Drop any charges that remain on record against Haytham Mohamadeen in connection with peaceful human rights work;
2. Confirm publicly that Haytham Mohamadeen faces no residual travel, financial, or professional restriction arising from this case;
3. Guarantee that Haytham Mohamadeen can resume that work without surveillance, summons, or further reprisal;
4. Provide effective remedy for the period of deprivation of liberty already served.

I will continue to follow this case until the record against Haytham Mohamadeen is cleared and no reprisal remains.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026